Document: EB 2006/89/R.16/Rev.1
Agenda: 13(a)(i)
Date: 14 December 2006
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
تمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى بوركينا فاسو من أجل

مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة التاسعة والثمانون
روما، 12–14 ديسمبر/كانون الأول 2006

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Norman Messer
مدير البرنامج القطري
هاتف: +39-06-5459-2738
بريد إلكتروني: n.messer@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
هاتف: +39-06-5459-2374
بريد إلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة المشروع **iii**

موجز القرض **iv**

أولا – المشروع **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع 1
باء – التمويل المقترح 1
جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2
دال – الأهداف الإنمائية 3
هاء – التنسيق والمواءمة 4
واو – المكونات وفئات النفقات 5
زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشركاء 5
حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6
طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 6
ياء – المخاطر الرئيسية 7
كاف – الاستدامة 7

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني **8**

ثالثا – التوصية **8**

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية
الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى بوركينا فاسو من أجل مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية، الواردة في الفقرة 35.

خريطة منطقة المشروع

بوركينا فاسو

مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التصميمات المستخدمة وطرق عرض الحدود في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

بوركينا فاسو

مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	بوركينا فاسو
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والمياه والموارد السمكية
التكلفة الكلية للمشروع:	16.86 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	9.35 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (ما يعادل 13.83 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، وتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا
مساهمة المقترض:	2.49 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	0.54 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يشرف عليه الصندوق بصورة مباشرة

قرض مقترح تقديمه إلى بوركينا فاسو من أجل مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية

أولا – المشروع

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- تمثل شبكات السلع الخمس التي يساندها هذا المشروع (اللوبياء والسمسم، والماعز/الأغنام، والدواجن والبصل) فرصا إنمائية كبيرة لفقراء الريف. ونظرا لعدد من الاتجاهات المهمة والواعدة من حيث إمكانية تحسين التسويق والوصول إلى التكنولوجيات الجديدة، ضمن أمور أخرى، لزيادة أسعار تسليم المزرعة وكذلك هوامش الربح لفقراء الريف الموجودين بعيدا عن الإنتاج، فان توقيت المساندة، خاصة شبكات تسويق السلع هذه يمكن اعتباره ملائما بدرجة عالية. فالسوق المحلية متأرجحة وعملية التكامل الإقليمي تتسارع. وفي سياق السياسات الزراعية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومساندة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا لشبكات تسويق السلع، فإنه يمكن الآن تصدير عدد متزايد من المنتجات الزراعية بصورة أسهل. وبوركينا فاسو بشكل خاص في وضع يسمح لها بالاستفادة من هذه الفرصة الاقتصادية الإقليمية، حيث إنها تقع على حدود ستة بلدان مجاورة.

باء – التمويل المقترح

شروط وأوضاع التمويل

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضا بمبلغ 9.35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 13.83 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية إلى بوركينا فاسو للمساعدة في تمويل مشروع مساندة شبكات تسويق السلع الزراعية. وسوف تكون مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، مع رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) في السنة.

الصلة بين القرض ونظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- حدد نظام الصندوق لتخصيص الموارد على أساس الأداء المخصصات السنوية لبوركينا فاسو بمبلغ 115 525 6 دولارا أمريكيا، أو 345 575 19 دولارا أمريكيا على مدى دورة الثلاث سنوات لنظام تخصيص الموارد. ويعد هذا المشروع الأول ضمن الدورة الحالية لنظام تخصيص الموارد ويدخل القرض الذي يبلغ 13.83 مليون دولار أمريكي ضمن مخصصات الثلاث سنوات.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

4- تعد قدرة حكومة بوركينا فاسو على خدمة الدين الخارجي مقبولة. ففي عام 2004، بلغت قيمة الدين 23 في المائة من الدخل الوطني الإجمالي. وزاد المعدل الكلي لخدمة الدين كنسبة مئوية من الدخل الوطني الإجمالي بصورة طفيفة من 1.1 في المائة في عام 1990 إلى 1.2 في المائة في عام 2004. ويعتبر هذا المعدل لخدمة الدين أقل من نظيره في معظم البلدان الأخرى في الإقليم. وقد تلقت بوركينا فاسو تسعة قروض من الصندوق بلغت جملتها 117.1 مليون دولار أمريكي منذ عام 1981. ويبلغ

متوسط الصرف السنوي الإجمالي من المشاريع الجارية في هذا البلد 0.99 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، مع متوسط معدل صرف سنوي يبلغ 11.5 في المائة. وعموما فإن بوركينا فاسو تتلقى قرضين كل ثلاث سنوات. ويبلغ متوسط حجم القرض على مدى السنوات العشر الماضية 12.7 مليون دولار أمريكي. ويعد سجل حكومة بوركينا فاسو في سداد قروض الصندوق ممتازاً.

تدفق الأموال

5- سوف يتم إنشاء حساب خاص في مصرف تجاري في أوغادوغو لتسهيل التدفق المعتاد للأموال. وعند بدء نفاذ القرض وبناء على طلب المقترض، سوف يودع الصندوق مبلغا يقابل المتطلبات الأولية. وسوف تتم تغذية الحساب وفقا للمبادئ التوجيهية المعمول بها في الصندوق. وسوف يفتح حساب للمشروع بفرنكات الجماعة المالية الأفريقية في مصرف تجاري في أوغادوغو، يوافق عليه الصندوق وتديره وحدة إدارة البرنامج. وسوف تودع حكومة بوركينا فاسو مساهماتها في هذا الحساب وفقا لجدول سنوي متفق عليه.

ترتيبات الإشراف

6- سوف يخضع المشروع للإشراف المباشر للصندوق؛ وسوف يتعاقد الصندوق مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع فيما يتعلق بالجوانب المالية لإدارة قرض الصندوق.

الاستثناءات من الشروط العامة للصندوق بالنسبة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية

7- ليس من المقترح وجود استثناءات.

التسيير

8- سوف تتحسن معايير التسيير عن طريق التنافس المفتوح على عقود التنفيذ بين القطاعين العام والخاص والقطاع الذي لا يستهدف الربح.

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

9- سوف يستهدف المشروع 1 000 مجموعة من مجموعات المصالح الاقتصادية المشتركة من بينها 800 مجموعة من المزارعين و200 مجموعة من التجار والمجهزين. وفضلا عن هذا، سوف يعزز 30 منظمة مهنية لشبكات تسويق السلع. وينبغي أن تصل فوائد المشروع إلى ما مجموعه 20 000 أسرة. وتضم المجموعات المستهدفة: (i) المزارعين والرعاة والمهاجرين والمجهزين والمسوقين والمتعهدين المحليين ومجموعات أخرى أصغر حجما توجد في بداية ونهاية سلسلة الإنتاج لخمس شبكات مستهدفة لتسويق السلع؛ (ii) والمجموعات الضعيفة (التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي)، وخاصة الشباب والنساء؛ (iii) ومنظمات المزارعين والمنظمات المهنية والمجموعات النسائية والقطاع الخاص.

نهج الاستهداف

10- سوف يتألف نهج الاستهداف من خليط من آليات الاستهداف الذاتي وتعزيز نهج المشروع الخاص بتطوير شبكات تسويق السلع المناصرة للفقراء (التكامل الرأسي) مع نهج التطوير المكاني (التكامل الأفقي) الذي يسعى للوصول إلى مجموعات السكان المحليين الأكثر فقرا (التي يشار إليها على أنها "المجموعات الضعيفة" في بوركينا فاسو). وملامح الاستهداف الذاتي هي: (i) اختيار شبكات لتسويق السلع مناصرة للفقراء تشارك فيها مجموعات السكان الريفيين الأكثر فقرا أو لديها القدرة على أن تفعل ذلك؛ (ii) وتقديم الدعم للمؤسسات الجماعية المحلية المولدة للدخل (مجموعات المصالح الاقتصادية المشتركة) بدلا من دعم المبادرات الفردية؛ (iii) وتشجيع التكنولوجيات المناصرة للفقراء والمطوعة لتلائم الاحتياجات الخاصة لصغار المنتجين والمجهزين وصغار المتعهدين. وتتخذ شبكة تسويق السلع المناصرة للفقراء والاستهداف المكاني عدة خطوات تدريجية، تتوالى بعناية وتهدف إلى توفير الهوامش اللازمة للمناورة (وقت إضافي وموارد ودراية فنية وفرص للتبادل والتفاعل وغير ذلك) لإدماج مجموعات السكان الأكثر فقرا في شبكات تسويق السلع بصورة مستدامة بوصفها من المشاركين النشطين.

المشاركة

11- سوف تشارك مجموعات المصالح الاقتصادية المشتركة في تخطيط المشاريع الصغيرة واختيار مقدمي الخدمات للمشاريع الصغيرة. ويمكن تكليف مجموعات المصالح الاقتصادية المشتركة لتصبح وكلاء توريد، أو وكالات تنفيذ، أو مقاولين وموردين للسلع والأشغال والخدمات المرتبطة بها، تحت إشراف العمال الميدانيين التابعين للمشروع والوحدة المحلية لإدارة المشروع. وسوف تسعى حلقة العمل التعليمية أو الابتكارية التي سوف تنظم كل عام إلى ضمان مشاركة "المستفيدين" من المشروع بصورة إيجابية لتقييم التقدم الذي تحقق والمشاكل التي صودفت. وخلال العام الثالث من الأعوام الستة، سوف تنظم حلقات عمل تشاركية خاصة للرصد والتقييم لكي تغوص في الأعماق وتتيح الفرصة لإجراء تغييرات استراتيجية وتشغيلية جوهرية بالشكل المرغوب (فيما يتعلق مثلا باختيار شبكات تسويق السلع التي يلزم مساندتها. وآثار الاتجاهات من حيث زيادة/نقص الأسعار، وإمكانية إدراج "شبكات سلع صغرى، واعتماد مجالات جديدة للتدخل والتخلص من المجالات القديمة، وفرص التسويق الناشئة الأخرى، وجدوى وضع أساس وطني لتطوير شبكات تسويق السلع، وغير ذلك).

دال – الأهداف الإنمائية

أهداف المشروع الرئيسية

12- الهدف الإنمائي لمشروع مساندة شبكة تسويق السلع الزراعية هو الحد من الفقر الريفي عن طريق تحسين فرص وصول الفقراء إلى الأسواق المربحة. والأهداف المحددة هي: (i) تطوير الصلات بين المجموعات المستهدفة وأصحاب المصلحة الآخرين في شبكات تسويق السلع؛ (ii) وتعزيز قدرات المجموعات المستهدفة ومؤسساتها؛ (iii) وتحسين فرص وصول فقراء الريف إلى الاستثمارات الإنتاجية وخدمات التسويق.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

13- سوف يتولى الصندوق تطوير شبكات تسويق اللوبياء والسمسم في سياق استراتيجية التنمية الريفية ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ويهدف الصندوق من قيامه بدور قيادي في هذه المجالات إلى زيادة الوعي لدى صانعي السياسات باحتياجات المستفيدين من المشروع في هذه الشبكات وتعزيز الاتجاه المناصر للفقراء في سياسات هذه القطاعات الفرعية. وتشمل أهداف التغيير المؤسسي تحسين تسيير شبكات تسويق السلع على جميع المستويات عن طريق تحسين قدرة تسيير شبكات السلع لدى النقابات والاتحادات ومجموعات المنتجين والمجهزين والمسوقين وصغار المتعهدين وكذلك تحقيق معاملات أكثر كفاءة وشفافية وتكافؤا، مما يجعل الأسواق تعمل لصالح فقراء الريف ويحول القيمة المضافة إلى الأنشطة السابقة في شبكات تسويق السلع نحو المشاركين الأكثر فقرا بصورة نسبية.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

14- يتواءم المشروع مع: استراتيجية مشاركة القطاع الخاص؛ وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الحالية؛ والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا الغربية والوسطى؛ واستراتيجية المشاريع الصغرى الريفية واستراتيجية التمويل الريفي وسياسات الاستهداف.

هاء – التنسيق والمواءمة

مواءمة الأولويات الوطنية

15- يتواءم المشروع مع أولويات الحكومة كما وردت في الدعامات الأربع لوثيقة استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية التي أعدت حديثا. وتستهدف استراتيجية التنمية الريفية المقرر تنفيذها في سياق وثيقة استراتيجية الحد من الفقر قطاعات السكان الريفيين الأكثر فقرا. وقد جعلت حكومة بوركينا فاسو من ترويج شبكات تسويق السلع الزراعية أحد أولوياتها في تنفيذ استراتيجية التنمية الريفية عن طريق البدء بتنفيذ برنامج وطني لتطوير شبكات تسويق السلع. وقد تم إعداد خطط عمل لكل شبكة من شبكات تسويق السلع والتمس الدعم من الجهات المانحة. وسوف يترجم المشروع أحد الاتجاهات الرئيسية لاستراتيجية التنمية الريفية إلى واقع عملي من أجل تشجيع التنمية الريفية المستدامة وتحسين الأمن الغذائي وزيادة الدخول الريفية.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

16- تنشئ حكومة بوركينا فاسو آليات مركزية ولا مركزية لتنسيق جميع التدخلات الجارية لتطوير شبكات تسويق السلع، بما في ذلك المشاريع التي يمولها البنك الدولي، والوكالة الدانمركية للمساعدة الدولية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والوكالة الكندية للتنمية الدولية. ونظرا لأن المشروع يركز أساسا على المستويين الصغير والمتوسط، فإنه سوف يطور شراكة هيكلية مع المشروع القادم للتنمية والتسويق الزراعيين، والذي سوف يستهدف المستويين الأوسط والكلي، ومع المرحلة الثانية من برنامج التنمية الزراعية في بوركينا فاسو (الوكالة الدانمركية للمساعدة الدولية).

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

17- يشمل المشروع أربعة مكونات هي: (i) الاتصالات الريفية، وشبكات تسويق السلع وصلات التسويق (8 في المائة من التكاليف الأساسية)؛ (ii) وبناء القدرات (44 في المائة)؛ (iii) وصندوق تطوير شبكات تسويق السلع (33 في المائة)؛ (iv) وتنظيم المشروع وإدارته (15 في المائة).

فئات النفقات

18- تضم جداول تكلفة المشروع عشر فئات من النفقات: (i) الأشغال العامة (1 في المائة)؛ (ii) والمركبات (4 في المائة)؛ (iii) والمعدات والمواد (1 في المائة)؛ (iv) والمساعدة التقنية (3 في المائة)؛ (v) والدراسات (2 في المائة)؛ (vi) والتدريب والاتصالات (34 في المائة)؛ (vii) وصندوق تطوير شبكات تسويق السلع (32 في المائة)؛ (viii) وتقديم الخدمات (6 في المائة)؛ (ix) والرواتب (10 في المائة)؛ (x) وتكاليف التشغيل (7 في المائة).

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشركاء

شركاء التنفيذ الرئيسيون

19- سوف يخضع المشروع لسلطة وزارة الزراعة والمياه والموارد السمكية، وهي مسؤولة عن التنمية الريفية في بوركينا فاسو. ويضم شركاء التنفيذ الرئيسيون الآخرون النقابات والاتحادات وغيرها من رابطات العاملين في شبكات تسويق السلع، ومجموعات المصالح الاقتصادية المشتركة، ومقدمي الخدمات المتخصصة من القطاعين العام والخاص والقطاع الذي لا يستهدف الربح.

مسؤوليات التنفيذ

20- سوف تتحمل وحدات إدارة البرنامج المسؤولية العامة عن تنفيذ المشروع واستخدام أموال المشروع. وسوف يتم إنشاء ثلاث وحدات محلية مركزية من وحدات إدارة البرنامج. وسوف يتم التعاقد على الأعمال الميدانية مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص والقطاع الذي لا يستهدف الربح، بما في ذلك المنظمات المهنية لشبكات تسويق السلع، ورابطات المزارعين، والنقابات. وسوف تحدد العقود ومذكرات التفاهم بشكل واضح الأهداف القائمة على الأداء، والأهداف القائمة على النتائج، ومؤشرات الأداء. وسوف يكون تنفيذ نهج الاستهداف الخاص بالمشروع من مسؤولية العمال الميدانيين، يساندهم 560 من الأشخاص المرجعيين في القرى لزيادة تأثير المشروع بحيث يصل إلى المجموعات المستهدفة، وسوف يكون هذا أحد أهداف الأداء الرئيسية بالنسبة لهم.

دور المساعدة التقنية

21- سوف يقدم الصندوق دعما للتنفيذ في العام الأول من المشروع لتغطية تكاليف توفير المساعدة التقنية لأغراض الرصد والتقييم.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

22- لا توجد حاجة إلى أي اتفاقية أخرى لتنفيذ المشروع بخلاف اتفاقية القرض الاعتيادية مع الصندوق.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

23- يبلغ حجم قرض الصندوق 13.83 مليون دولار أمريكي؛ ومن بين المشاركين في التمويل حكومة بوركينا فاسو (2.49 مليون دولار أمريكي) والمستفيدون من المشروع (0.54 مليون دولار أمريكي).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

24- الآثار المتوقعة الرئيسية هي زيادة الدخول الريفية والأمن الغذائي عن طريق: (i) زيادة إنتاج اللوبياء والسمسم، والماعز/والأغنام، والدواجن، والبصل؛ (ii) والحد من خسائر ما بعد الحصاد وزيادة إمكانية التخزين على مستوى الأسر الزراعية، بما يسمح لهذه الأسر بالاستفادة من التقلبات القوية في الأسعار الموسمية؛ (iii) والاستفادة من خبرات المزارعين وصغار التجار؛ (iv) وإدماج المجموعات السكانية الأكثر فقرا في شبكات تسويق السلع بصورة مستدامة؛ (v) وزيادة القيمة المضافة على مستوى المجموعات المستهدفة، وكذلك أنشطة التسويق الإضافية؛ (vi) وتعزيز المنظمات في شبكات تسويق السلع المستهدفة، وهو ما سوف يؤدي إلى تحسينات في هيكلة هذه الشبكات وزيادة أثر سياسات القطاع الفرعي.

الجدوى الاقتصادية والمالية

25- يقدر معدل العائد الداخلي الاقتصادي للمشروع بنسبة 17 في المائة وهو عائد كبير. ونظرا لأن الافتراضات التي يقوم عليها التحليل متحفظة نسبيا، فانه يمكن اعتبار هذا العائد مرضيا.

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

26- يتضمن المشروع مكونا خاصا بالاتصالات الريفية، وربط شبكات تسويق السلع، وصلات التسويق، وهذه سوف تعمل مع أصحاب المصلحة في إدارة المعرفة (الجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية، ومعهد البحوث البيئية والزراعية وغيرها) في المجالات السياساتية المتعلقة بتطوير شبكات تسويق السلع. واعتمادا على حلقات العمل التعليمية والابتكارية التي تنظم كل سنتين، وحلقات العمل التشاركية للرصد والتقييم، والجولات الدراسية، والمدارس الزراعية الميدانية، والآليات الإيضاحية (التكنولوجيات والمعدات)، والاجتماعات المنتظمة بين منسقي مشاريع تطوير شبكات تسويق السلع، سوف يشارك المشروع في عملية ذات اتجاهين لتقاسم المعرفة والخبرة مع الشركاء الإنمائيين الآخرين؛ وهذا سوف يشمل المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، وشبكة منظمات المزارعين والمنتجين لغرب أفريقيا، والرابطة الوطنية للمزارعات، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

27- يهدف المشروع إلى تسهيل الحوار فيما بين الجهات الفاعلة وفيما بين المؤسسات وأساليب التفاوض الملائمة لاستخدامها في الحالات المعقدة وغير العادية التي يشارك فيها العديد من أصحاب المصلحة. ويسعى المكون الفرعي الخاص بالاتصالات الريفية الابتكارية إلى إدماج الجهات الفاعلة المختلفة في

عملية لتبادل المعلومات من أسفل إلى أعلى وبالعكس. وسوف يتناول الرصد والتقييم عمليات التعلم والعمليات الابتكارية المتعلقة ليس فقط "بالمعدات" (مثل التكنولوجيات والبنى الأساسية) ولكن أيضا "بالبرامجيات" (النهج المستخدمة، والربط الشبكي، والتمكين).

نهج توسيع النطاق

28- سوف يعمل المشروع على توسيع نطاق أنشطته من خلال: (i) الأشخاص المرجعيين في القرى لزيادة مجالات التنسيق، وعمال الصحة البيطرية في القرى؛ (ii) والأشخاص المرجعيين لإعداد المشاريع الصغيرة؛ (iii) والمدارس الزراعية الميدانية؛ (iv) والنقابات والاتحادات والرابطات الأخرى للجهات الفاعلة في شبكات تسويق السلع بما في ذلك منظمات المزارعين وغرف الزراعة التي تنشط على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية. وسوف يتم ربط المشروع بعدد من منح المساعدة التقنية الإقليمية التي تهدف إلى جملة أمور من بينها مساندة تكنولوجيات الإنتاج الجديدة والمهمة للاستفادة من الأسواق الخاصة مثل (السمسم العضوي)، والأنواع المهملة وغير المستغلة استغلالا كاملا، والإدارة التعاونية للابتكار الريفي، وكل هذا سوف يعمل أيضا على توسيع النهج والأنشطة الناجحة.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

29- المخاطر الرئيسية هي: (i) عدم كفاية وحدات وبرامج التدريب التكنولوجي والتسويقي والإداري الجيد. وللتخفيف من هذا الخطر، سوف يستثمر المشروع في البحوث التطبيقية وتحديد الوحدات الناجحة القائمة في الإقليم لتطويعها؛ (ii) توافر واهتمام ونوعية مقدمي الخدمات ونوعية خطط الأعمال والخطط الإنمائية التي سيساعدون في إعدادها. وللتخفيف من هذا الخطر، سوف ينظم برنامج تدريبي متعمق؛ (iii) وتقلب الأسعار في الشبكات المستهدفة لتسويق السلع. وللتخفيف من هذا الخطر، سوف يتم رصد الأسعار بصورة مستمرة وإجراء سلسلة من التحليلات الخاصة بالأسعار للحصول على فهم أفضل لاتجاهات الأسعار ومواسمها وتقلباتها لغرض تقديم المشورة لأصحاب المصلحة في شبكات تسويق السلع، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سريعة عن معرفة.

التصنيف البيئي

30- ليس من المتوقع أن يكون للأنشطة المخططة والآثار المحتملة أثر سلبي كبير على البيئة، وهو ما يسمح بتصنيف المشروع على أنه من "الفئة باء". وسوف يكون من بين المواضيع في المدرسة الزراعية الميدانية، التخفيف من استخدام الأسمدة الكيميائية ومبيدات الآفات، وهو ما سوف يعمل على تحسين البيئة العامة وكذلك صحة صغار المنتجين.

كاف – الاستدامة

31- تدور الترتيبات الرئيسية للاستدامة بعد انتهاء المشروع حول تعزيز المنظمات المتعلقة بشبكات تسويق السلع والهيئات الرئيسية العاملة في المجالات التقنية والتسويقية والتنظيمية. وفضلا عن هذا، سوف يشجع المشروع على ظهور أشخاص مرجعيين في القرى وعمال في مجال الصحة البيطرية القروية من

داخل مجموعات المصالح الاقتصادية المشتركة المحلية. وسوف تتحقق استدامة الاستثمارات العامة عن طريق إنشاء لجان إدارة على مستوى القرية أو على مستوى الحكومة المحلية أو حكومة المقاطعة.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

32- ستتشكل اتفاقية القرض بين بوركينا فاسو والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها، باعتباره الملحق.

33- وبوركينا فاسو مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

34- وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

35- أوصي المجلس التنفيذي بالموافقة على القرض المقترح وفقا للقرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى بوركينا فاسو قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة ملايين وثلاثمائة وخمسين ألف وحدة حقوق سحب خاصة (9 350 000) على أن يستحق في موعد غايته 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2046 وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أبرمت مفاوضات القرض في 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2006)

1 - كجزء من الحفاظ على الممارسات البنية السليمة، ستقوم الحكومة باتخاذ الإجراءات الضرورية لمكافحة الآفات بموجب المشروع أو أنها ستضمن أن مثل هذه الإجراءات قد اتخذت. ولتحقيق هذه الغاية، ستضمن الحكومة ألا تشتمل المبيدات الموردة بموجب هذا المشروع على أية مبيدات محظورة بموجب "مدونة السلوك الدولية بشأن توزيع المبيدات واستخدامها" لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر، أو المدرجة في الجدولين 1 (بالغة الخطورة) و2 (شديدة الخطورة) من تصنيف الآفات بحسب خطورتها الموصى بها من منظمة الصحة العالمية للفترة 1996–1997، على النحو الذي تعدل به من حين لآخر.

2 - ستضمن الحكومة أن تركز أنشطة الرصد والتقييم الداخليين على عملية رصد التعلم والابتكار، وتنفيذ البرنامج وتعديل خطط العمل السنوية والميزانيات السنوية، وإذا ما لزم الأمر، الأداء وسلاسل السلع المستهدفة، والتقييم المالي لتكاليف الاستثمار ومشاركة المستفيدين، وإدارة البيانات وتحديثها. وسيتم تنظيم حلقات عمل عن التعلم التشاركي والابتكار وعن الرصد والتقييم التشاركيين. وسيتولى الأخيرة منها مستشارون خارجيون، يضمنون إشراك جميع أصحاب الشأن المعنيين، وخاصة الفئات المحرومة منهم. وعلى أساس هذا العمل الميداني، سيكون المستشارون في موقع يمكنهم من القيام بتحليل نسبي وتحديد التوجهات الرئيسية والتوصيات الملائمة على مستوى سلاسل السلع. وستعتمد عملية التعلم والابتكار فيما يتعلق بالتكنولوجيا على اجتماعات عمل نصف سنوية تجمع بين العاملين في المشروع والشركاء الرئيسيين للتأمل الاستراتيجي بجودة النواتج المتحصلة والنهج المستخدمة وفعالية التنفيذ. وسيتم رصد سلاسل السلع المستهدفة على أساس دراسات للتغيرات الهيكلية وللأسعار.

3 - ستجري الحكومة مسح لدراسة قياسات الإنسان ومسح اقتصادي اجتماعي. وسيتيح الأول رصد أثر المشروع على الوضع التغذوي للسكان، في حين سيعتمد مسح المعايير الاقتصادية الاجتماعية على أسلوب نظام الصندوق لإدارة النتائج والأثر. وسيتضمن الاستبيان الذي سيستخدم مؤشرات أساسية للسلع الأسرية بهدف قياس الأثر على النواحي التالية: (i) العوامل المادية والمالية للإنتاج؛ (ii) الدخل؛ (iii) بناء القدرات والرأسمال الاجتماعي؛ (iv) المساواة بين الجنسين؛ (v) الأمن الغذائي؛ (vi) الأثر البيئي؛ (vii) الإطار والمؤسسات القانونية.

4 - ستؤمن الحكومة موظفي المشروع ضد المخاطر الصحية والحوادث وفقا للممارسات المتبعة في بوركينا فاسو.

5 - سيتم تعيين موظفي الصندوق من خلال عطاءات وطنية تنشر في الصحف الوطنية، بما يتماشى مع الإجراءات المعمول بها في الحكومة، وبما يستبعد كل أشكال التمييز. وسيتم التعيين على أساس عقود ثابتة قابلة للتجديد. وسيتم تعيين موظفي المشروع: أي منسق وحدة تنسيق المشروع، والموظف المالي والإداري فيها، وموظف العمليات المسؤول عن البرمجة والرصد والتقييم والاستهداف، والمحاسب، والموظف المسؤول عن الاتصالات وبناء القدرات، والموظف المسؤول عن سلاسل السلع بالاتفاق مع

الصندوق. كذلك لابد من الاتفاق مع الصندوق في حال إلغاء عقود هؤلاء الموظفين. وسيخضع موظفو المشروع لتقييم أداء سنوي. أما تعيين وإدارة موظفي الدعم فسيتم وفقا للإجراءات المتبعة في بوركينا فاسو. وإذا ما كانت جميع المواصفات التي يتمتع بها المتقدمون للوظائف متساوية، تضمن الحكومة إعطاء الأولوية للمرشحات من النساء، وخاصة بالنسبة للمناصب الفنية التي سيتم شغلها بموجب المشروع.

6 - حدد ما يلي على أنه شروط إضافية للتعليق:

(أ) ألا تغدو اتفاقية القرض نافذة المفعول في التاريخ الموضوع لها، أو أي تاريخ آخر يوضع لهذا الغرض.

(ب) أن يُشعِر الصندوق الحكومة بأن انتباهه قد استرعي لادعاءات بالفساد أو بممارسات احتيالية تتعلق بالمشروع، وأن تكون الحكومة قد أهملت التحقيق في الموضوع بشكل كامل وفوري بالصورة التي يرتضيها الصندوق. أو أنه وبعد التحقيق فيما ورد أعلاه وبناء على نتائج التحقيق أو أي معلومات أخرى مشابه، قرر الصندوق، بالتشاور مع الحكومة أن مثل هذه الممارسات قد وقعت بالفعل، وأن الحكومة قد فشلت في اتخاذ الإجراء الملائم في الوقت المناسب لمعالجة المسألة بالصورة التي يرتضيها الصندوق.

(ج) إذا تم تعليق دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية أو أي مادة من مواده، أو تغييرها جزئيا أو كليا أو التنازل عنها أو تعديلها بأي شكل آخر بدون موافقة مسبقة من الصندوق. وإذا ما اعتبر الصندوق أن مثل هذه الحوادث كان لها، أو من شأنه أن يكون لها، تأثير مادي سلبي على المشروع.

7 - يعتبر الفشل في تقديم تقارير مراجعة الحسابات السنوية خلال فترة الستة أشهر التي تعقب فترة الستة أشهر المنصوص عليها في اتفاقية القرض شرطا ملزما للتعليق.

8 - حدد ما يلي على أنه شروط مسبقة للصرف:

(أ) لن تتم أية سحوبات ما لم يتم إعداد مسودة دليل الإجراءات الإدارية والمالية والمحاسبية وتقديمه للصندوق؛

(ب) لن تتم أية سحوبات ما لم تتم الموافقة على أول خطة عمل وميزانية سنوية من قبل اللجنة التوجيهية للمشروع والصندوق؛

9 - حدد ما يلي على أنه شروط مسبقة لنفاذ مفعول الاتفاقية:

(أ) أن تكون الحكومة قد سلمت الصندوق رأيا قانونيا مؤيدا صادرا من المجلس الدستوري، أو أي سلطة مؤهلة أخرى في بوركينا فاسو، بالشكل والمضمون الذي يرتضيه الصندوق؛

(ب) أن تكون وحدة تنسيق المشروع ولجنته التوجيهية قد أُحدث بمرسوم وزاري؛

(ج) أن يتم تعيين منسق وحدة تنسيق المشروع، وموظف العمليات المسؤول عن البرمجة والرصد والتقييم والاستهداف فيه، وبالموظف الإداري والمالي، بما يتفق مع الإجراءات المذكورة في الفقرة 5 أعلاه.

(د) أن تفتح الحكومة حساباً خاصاً وحساباً للمشروع، وأن تودع في حساب المشروع ما يعادل قيمته 000 100 دولار أمريكي من فرنكات الجماعة المالية الإفريقية، وهو ما يساوي الدفعة الأولى من الأموال النظيرة التي تعهدت بها الحكومة.

Key reference documents

Country reference documents

Poverty reduction strategy paper
Rural Development Strategy

IFAD reference documents

Private Sector Strategy
COSOP
Regional Strategy for Western and Central Africa
Rural Microenterprise Strategy
Regional Strategy for Rural Finance
Policy on Targeting

Other miscellaneous reference documents

World Bank Agricultural Diversification and Marketing Project Appraisal Document (PAD), 23 May 2006

Cadre logique

Résumé descriptif	Indicateurs objectivement vérifiables	Source d'information	Risques/hypothèses
1. OBJECTIF GLOBAL			
Réduire la pauvreté rurale en facilitant l'accès équitable des pauvres ruraux aux filières agricoles qui bénéficient de marchés porteurs	- Index des biens des ménages (SYGRI) - Indice de pauvreté au niveau régional	- Etudes et enquêtes de référence - Enquête prioritaire sur les niveaux de vie (EPNV) - Rapport d'achèvement du projet - Rapport d'évaluation finale	
2. OBJECTIFS SPÉCIFIQUES			
1. Renforcer la mise en réseau des groupes cibles et des autres acteurs des filières	- Nombre de GIE/ménages qui s'insèrent dans les filières (vulnérables, femmes, jeunes) - Nombre de GIE/ménages qui ont accès aux intrants (vulnérables, femmes, jeunes) - Volumes de production échangés (par genre et par produit) - Degré de participation des femmes et des plus vulnérables - Réseaux d'échanges d'informations fonctionnelles (% de groupements de femmes impliqués) - Pourcentages de ménages utilisant les réseaux d'information (par genre)	- Statistiques du MAHRH et du MRA - Rapport du S-E du Projet - Revue à mi-parcours - Enquêtes d'impact	- Volonté des acteurs de la filière de renforcer les liens avec le groupe cible du FIDA - Prix rémunérateurs dans les filières ciblées
2. Renforcer les capacités des acteurs des filières et de leurs organisations faîtières	- Nombre de groupements appliquant les méthodologies et technologies enseignées (par genre) - Fonctionnement et pérennité du réseau de relais - Pérennité des GIE (par genre) - Dynamique des organisations faîtières en termes d'activités développées	- Rapport du S-E du Projet - Revue à mi-parcours - Enquêtes d'impact - Rapports de la Direction de la Vulgarisation et de l'Aide aux Organisations des Producteurs	- Volonté des GIE et des organisations faîtières
3. Améliorer l'accès des groupes cibles aux investissements productifs et de mise en marché.	- Pourcentage de microprojets opérationnels - Impact sur les revenus des ménages (par genre) - Surplus de production et de volumes commercialisés	- Statistiques du MAHRH et du MRA - Rapport du S-E du Projet - Revue à mi-parcours - Enquêtes d'impact - Rapport d'activité du FODEF	- Les filières ciblées ont un potentiel d'absorption de la production additionnelle